الاحتياط وكان العمل عليه وذكر الاسبيجابي انه ما يحس به قال بعضهم يلزمه الطلب وقال بعضهم يعمل بالتحري
وقال بعضهم يباع من شاء في المذهب اوداوري المذهب الاول في البدايع وجزم به بصيغة قال
مشايخنا يطهر بالطلب كذا في بعض شروح الكنز وثلاثة ايام بلياليها ان انتفخ او تغير بعين الحيوان الواقع في
البير واذا توضأ منها وهم ستون او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يعيدون اجماعا لان الماء صار مستعملا
في طهارة ونجاسة والصلاة لا تبطل بالشك وان توضأ منها وهم محدثون واغتسلوا من جنابة او غسلوا
ثيابهم عن نجاسة ففي الثالث لا يعيدون وانما يلزمهم غسلها كما تقدم ان الصحيح وفي الاول والثاني اختلفوا
فعند ابي حنيفة التفصيل المذكور في المختصر وقالا يحكم بنجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات
ولا غسل ما اصابه ما وها قبل العلم وهو القياس لان اليقين لا يزول بالشك ولا يخرج البير بخروج حمام وخروج عصفور
الخذف بالشين المعجمة ثقيل فزه وقزم وعن الجوهري اذا نهض كبيد وجنى دود الوادي بعد الرابع فاطلق كذا في المغرب وانما لا تنزح ما بها
منه لانه ليس بنجس عينا بل ما اختاره في الهداية وكثير من الكتب وكلام المختصر اشار اليه لان جميع ما يوكل لحمه من الطيور حكمه
كذلك وفي احترازه عما لا يوكل لحمه فان خرءه نجس وسنذكر صريحا من باب الانجاس انشاء الله تعالى وانقاط بول
كروس الا بول المعفو عنه حتى لو كان اكثر منها لم يعف وعبارة نجس المعفو عنه وبعر ما بول عنه لما ذكر بشير الى ان الثلاث
كثير كما نقل عن الامام الحلواني ووجد العفو عن الابار في الحلوات ليس لها رؤس حاجزة والغنم والابل تبرح حولها
فتلقيه الرياح فيها فلو اسقط القليل لزم الحرج وهو مدفوع فعليه هذا الفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمكسر والبعر
والخثي والروث الشمول الضرورة وافرق ايضا بين ابار الصحراء والقلوات في الصحيح المشهور لشمول الضرورة في الثاني كما يعني
لو وقعت البعرتان في محلب فرميتا على الفور نالت في المبسوط وبعض شروح الهداية لا تنجس يعني الحليب اذا رميت ساعة
ولم يسقها لون الضرورة لان من عادتها ان تبعر عند الحلب وفي المجتبى عن ابي حنيفة وقعت بعرة او بعرتان في المحلب
الحليب لا بأس اذا خرجت قبل التفت والثلون انتهى فقد فهم من كلامه ان حكم الثلاث ليس كذلك واذا اطلع فرع شاة
بسرقينها فحلبها راع بيده طهرت في نجاسته روايتان كما في فتح القدير وما ذكرنا من البعرتين معفو عنها في البير جزم به
صاحب الكنز وهو مبني على قول ضعيف مبني على ما وقع في الجامع الصغير كما افاده شيخنا من قوله فان وقعت فيها
بعرة او بعرتان لم تفسد الا كذا في بعض الشروح بناء على ان مفهوم العدد في الرواية معتبر وان لم يكن معتبرا
في الدلايل عندنا على الصحيح وهذا افهم انما يستقيم لو افتقر مجمد في الجامع الصغير على هذا العبارة ولم يقتصر عليها
فانه قال اذا وقعت بعرة او بعرتان في البير لا يفسد ما لم يكثر فاذا كذا فلا عبارة الجامع في الحيد ايضا ويقال
قال بعض صاحب البدايع والكافي وصاحب الهداية قال بعض شارحيها وانما قال على القليل المعفو عنه ليستقيم الناظم
والكثير بخلافه وعليه الاعتماد كما في الهداية قال بعض شارحيها وانما قال وعليه الاعتماد كان ابا حنيفة البقدر شيئا
بالرأي في مثل هذه المسائل التي لا يحتاج الى التقدير فكان هذا وانما المذهب انتهى فاذا وقع الطير الواقع
في البير حيا وهو ليس بنجس العين كالخنزير ولا بنجسها اما الطاهر كالشاة فظاهر وانما النحل لا يعيبه قال في شرح
الدرر والغدير نقلا عن المحيط انما الواقع فيها ان كان حيوانا لا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطير اختلفوا فيه والصحيح
انه لا ينجسه وكذا الحمار والبغل لا يفسد الماء لكونه طاهرا لان طهارة سؤرهما مختلف فيه لنا استعمالا
وانما

وانما تنجسه بالموت الآن يدخل فوه في الماء فيكون حكمه كحكم لعابه واذا طهرت البير يطهر الدلو والرشاء والحبل كما يطهر طينها وحمأتها والفاصل بين البالوعة والبير خمسة ادرع في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص
عن ابي جعفر سبعة ادرع قال الحلواني المعتبر الطعم والريح فان لم يوجد في البير طعم ماء البالوعة ولا يحكم بنجاسته
طاهر وان كان بينهما اذرع والا فنجس وان كان بينهما عشرة ادرع الا كذا في شرح المجمع للعيني وتقدير سؤر
جمع اسئرة وفذا سار يقال اذا اشرت فاشئر أي ابق شيئا من الشرب في قولا الا كذا في مختار الصحاح وفي
بعض الشروح سمي سؤرا بقية الماء التي يبقيها الشارب في الاناء او في الحوض ثم استعير لبقية تحفظ وغيره
والجمع الاسآر والفعل سارايت ابق مما شرب يسئر بكسر السين ان كان الشارب طاهرا كان سؤره طاهرا لادمي وجميع
ما يؤكل لحمه وان كان نجسا كان نجسا كالكلب والخنزير وسباع البهايم وان كان مكروها كالهرة والدجاجة الخلاة
وان كان مشكوكا كان مشكوكا كالحمار والبغل وانما اعتبر السؤر بالشارب لانه يتولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة
وكراهة وشكا وقوله المسبع يعني القياس والسماع ما ذكرنا فسؤر الادمي مطلقا بالنص في جنب طاهر وحائض
ونفسا وصغير وكبير مسلم وكافر وذكر وانثى كما نص عليه في تقييب الكدر وغيره وسيستثنى من هذا العموم سؤر شارب
الخمر اذا شرب من ساعته فان سؤره نجس لنجاسة فمه بل لنجاسته فمه كما لو اديء فاه اما لو تمكث قدر ما يغسل فمه
بلعابه ثم شرب كما يجيء كما في كثير من الكتب وفي الخلاصة والتجنيس رجل شرب البول تردد في فمين البراق
بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب طهر فانتهى قال مولانا صاحب البحر وهذا هو الصحيح من مذهب
ابي حنيفة وابي يوسف وسقط اعتبار الصب عند ابي يوسف للضرورة وفي بعض شروح مختصر القدوري فان كان شارب
الخمر ممن يداوم شربها بحيث لا يمضي عليه وقت الا وهو شاربها فسؤره نجس والا فلا وهو المختار للفتوى
من استعمار غسله بريقه وانما قالوا بريقه مطهرا بالنظر الى الشعر وغيره مما يعلق بالنجاسة فان فمه نجس لا محالة
نجاسة على رواية النجاسة لمستوطن المرض به قلت اجيب عنه بانه لم يرفع الحدث في رواية الضرورة وفي رواية يرفع
ولا يصير الماء مستعملا للمحرج ذكره الامام حواهر زاده فان قلت يشكل على القول بطهارة سؤر الادمي ما في المجتبى من
قوله ولا يجوز شرب سؤر المرأة للرجل ولا سؤره لها قلت لا يشكل ذلك اصلا لان عدم جواز الشرب ليس لعلة
النجاسة بل لعلة انه يصير مستعملا لجزء من اجزاء الاحتنبه وهو ريقها المختلط بالماء وبالعكس فيما لو شرب سبع
وهو لا يجوز وما كول لحم طاهر اللحم ويتوقيها وانما قيد بالماء ليخرج ما ذكرنا من مسئلة الوشرب المرأة فوره
ويخرج ما لو كان فم الحيوان المأكول اللحم ليس بطاهر كما في فتح القدير فان النجاسة لفمها فان سؤرها يكون
نجسا طاهر طهوره رد على تحت قولنا وما كول لحم الغرس فان سؤرها طاهر ظاهر الرواية من غير كراهة وهو قولهما
لان الكراهة لحق عنده لاحتمال نزاة النجاسة بها ولا نجاسة ظاهرا بتوقي كراهة سؤرها وهو الصحيح كما في البحر خلافا للبدايع
وما يؤكل لحمه ما كول اللحم عنده والكراهة للحرمة نهاية لنيل حلال بالاجماع كما في تقييب الكدر وغيره وسؤر حمار
وخيل وسباع بهايم وسباع طير فور الشرب وهو قول الكل فلم يخص هذا هو الظاهر والمعتمد انما كان
نجس الاختلاط بلعابه النجس والمراد بسباع البهايم نحو الاسد والفهد والنمر وسؤر هرة وجاجة مخلاة وسباع
طيور كالباز والصقر وسواكن بيوت كالفارة والحية مكروه والمراد انه طاهر لكن الاولى ان يتوضأ بغيره كذا قاله

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)